استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في اليمن

أ.د. احمد علي الحاج محمد

أستاذ التخطيط التربوي – كلية التربية . جامعة صنعاء

مقدمة:

النظر إلى المستقبل والتعرف علي ما يحمله من مخاطر وإمكانات ، بدائل واحتمالات ، والاستعداد لمواجهته قديم ، إذ مارسته الجماعات والدول بأشكال وأوزان مختلفة ، ولكنها كانت اهتمامات عفوية وتلقائية وقاصرة على احد أنشطة المجتمع ، ثم أخذ الاهتمام بالمستقبل ينمو ويتزايد تدريجياً عبر العصور والمجتمعات حتى صار علماً أكاديمياً منذ النصف الثاني للقرن العشرين ، له مناهجه ونظرياته ، أساليبه ووسائله ، وله استراتيجياته وخططه ، التي مكنت من استشراف المستقبل وتوقع احتمالاته ، وبدائل التعامل معه ، وسبل السير نحوه ، حتى أصبح علم الدراسات المستقبلية يجمع تخصصات علمية عديدة ، وله علماء وباحثون ، و ناتج معرفي د فاق ، فضلا عن كونه أصبح الشغل الشاغل للدول والمنظمات ، المؤسسات والشركات رغم الصعوبات الجمة التي تكتنف الدراسات المستقبلية .

ولعل ما يميز الدراسات المستقبلية هو اعتمادها على الاستراتيجيات بأنواعها المختلفة كإطار فكري لقراءة المستقبل ، وسبل السير نحوه ، بمداخل وآليات ، خطط وأساليب تمكن من بلوغه ، ولهذا وجدت استراتيجيات مختلفة ، بمداخل تنوعت حسب طبيعة المنظمات والقطاعات والأنشطة الاقتصادية ، وتباينت أمادها الزمنية .

وفي هذا السياق عمدت في السنين الأخيرة العديد من الوزارات والمؤسسات في اليمن إلى وضع استراتيجيات للتطوير الشامل لنظام التعليم الذي تشرف عليه ، أو على أجزاء ومؤسسات تابعة لها ، وعلى رأسها استراتيجية التنمية البشرية ، والاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي ، استراتيجية التخفيف من الفقر ... .

مشكلة الدراسة :

يبدو أن المخاطر والمشكلات التي تواجه التعليم قد دفعت الوزارات المشرفة عليه إلى وضع استراتيجيات لتطوير التعليم التابع لها ، أو لمكونات وأجزاء منه ، حيث وضعت وزارة التربية والتعليم استراتيجيات ، أحداهما لمحو الأمية وتعليم الكبار ، والأخرى لتطوير التعليم الأساسي ، ووضعت وزارة التعليم الفني والمهني استراتيجية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني ، ووضعت وزارة التربية التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية لتطوير التعليم العالي ، إلا أن هذه الاستراتيجيات جاءت منفصلة عن بعضها البعض ، وبالتالي بنيت على رؤى ومنطلقات ، بدائل وخيارات ، أساليب وإجراءات ، متباينة في أسسها ، متناقضة

في أساليبها ووسائلها ، متعارضة في خطوات العمل ومراحل التنفيذ ؛ لأن كل استراتيجية وقف خلفها فريق عكس بالضرورة خلفيته الفكرية ورؤيته ، وما لديه من أساليب ومفاهيم لقراءة المستقبل وتوقع احتمالاته ، وعكس الظروف والإمكانات المتاحة أمامه ، وأخذ في اعتباره المشكلات التي يعاني منها هذا التعليم ، والمطالب الملقاة عليه ، وركز اهتمامه على جوانب وأمور دون أخرى ، إلى ما هنالك . لذلك من الطبيعي أن تأتي النتائج متعارضة متباينة ، كما تدل المؤشرات الأولية لنتائج تلك الاستراتيجيات .. وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ من أن استراتيجيات تطوير نظم التعليم في اليمن لم تنطلق من رؤية عامة للنظام التربوي ككل ، وإنما أتت كجهود منفردة لا يجمعها إطار عام واحد ، ولم تتسق مع نفسها ؛ كونها وضعت أهدافاً طموحة لا تراعي الإمكانات المتوافرة ، ولم ترسم الملامح العامة لعملية الإصلاح وفق أهدافها وأولوياتها ، وبالتالي اتخذت إجراءاتها مساراً معاكساً لما هو متبع في الاستراتيجيات الأخرى[1].

ورغم تلك الاستراتيجيات التطويرية ، وغيرها من مشاريع تطويرية أخرى في هذا التعليم أو ذاك ؛ فقد تزايدت مشكلات نظم التعليم ، تنوعت وتعقدت واستفحل أثر العديد منها ، وما نجم عن ذلك من مشكلات وعوائق خطرة أمام التنمية وسوق العمل ، وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [2] .

مقابل ذلك تواجه نظم التعليم تحديات وهموم عديدة ناتجة عن الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات والعولمة واقتصاد المعرفة ، ومجتمع المعرفة ، التي أضحت تهدد كيان المجتمعات المعاصرة للدول النامية ، وقد تعصف بوجودها إذ لم تحث الخطى نحو تطوير نظم التعليم بها وفق رؤية شاملة ، وهذا ما تعمد إليه الدراسة الحالية .

وتأسيساً على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

- ما دواعي وضع استراتيجية شاملة لتطوير كل نظم التعليم في اليمن ؟
- ما الواقع الراهن للتعليم في اليمن كأساس لوضع رؤية استراتيجية شاملة ؟
- ما الوضع المستقبلي المأمول لتطوير التعليم في اليمن ؟

أهمية الدراسة وأهدافها :

تنبع أهمية الدراسة الحالية من كونها تقدم رؤية شاملة ومتكاملة لتطوير التعليم في اليمن ، بناءً على ما يعانيه الواقع الحالي للتعليم من نقاط ضعف ، وما فيه من نقاط قوة ، تكون سبيلاً لوضع تلك الرؤية واستراتيجية تحقيقها ، للوصول إلى الوضع المستقبلي القادر على تجاوز عثراته الحالية ، ومواجهة تحدياته المستقبلية ، وما يستلزمه ذلك من تقديم معلومات وحقائق للمسؤولين ، ومتخذي القرار والمهتمين بالتعليم في الوقت الحاضر ، وتقديم استراتيجية شاملة لتطوير كل نظم التعليم في اليمن وفق أولويات وبدائل مختارة بعناية ، وذلك في ضوء ما خلصت إليه التجارب العملية المعاصرة لتطوير نظم التعليم .

وبناءً على تلك الأهمية تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- رصد الأسباب والمبررات التي تستدعي وضع استراتيجية شاملة لتطوير كل نظم التعليم في اليمن؟
- تشخيص وتحليل نقاط القوة والضعف في التعليم اليمني ؟
- وضع رؤية شاملة تحدد الاتجاه لاستراتيجية تطوير التعليم في اليمن ، بمنطلقات تعين خلفيتها الفكرية وطبيعتها العملية ، وبضمانات توفر شروط نجاحها .
- اقتراح محاور التطوير وعناصرها من خلال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ، تنفذ من خلال مجموعة الأهداف الفرعية الخاصة بكل نظام تعليمي ، توصل إلى الوضع المستقبلي المأمول للتعليم .

منهج الدراسة:

فرضت طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها ، استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب الدراسات المكتبية ، وذلك لجمع المعلومات والبيانات من أدبيات الفكر التربوي الخاصة بهذا المجال وتحليلها وتفسيرها ، واستخلاص الدلالات الواقعية التي توجه طبيعة المعالجة نحو تحقيق أهدافها من جهة ، وكذا من خلال تتبع بعض نتائج الخبرات العملية لتطوير التعليم ؛ للوقوف على حيثيات بنائها ، ومسارات تحركها ، وأساليب تنفيذها ؛ بما يفيد وضع الاستراتيجية الحالية لتطوير التعليم في اليمن ، فكراً وتطبيقا ، تنفيذاً ومتابعة .

مصطلحات الدراسة:

يقصد بالاستراتيجية في هذه الدراسة مضمونين [٣] :

الأول : صياغة الاختيارات السياسية والتنموية في النظام التربوي المعبرة عن طموح المجتمع اليمني في مجموعة من الطرق والسالك المختارة بعناية ، الموجهة لمسارات الحركة والعمل ، المنظمة للأساليب والإجراءات التي بواسطتها يمكن إحداث التعديلات والتغييرات ، وإدخال التجديدات والمستحدثات المتسقة فيما بينها داخلياً وخارجياً ؛ لتطويره المنشود من اجل تحقيق أهدافه ، كأساس للتنمية البشرية المستدامة ، والتنمية المستدامة .

ثانياً : فن استخدام موارد وطاقات كل نظم التعليم في اليمن المتاحة ، الحالية والمتوقعة ، واستثمارها الأفضل في ضوء الظروف والعوامل المؤثرة على التعليم ، الراهنة والمنتظرة من أجل ضمان جودته ورفع كفايته في أداء مهامه كاملة الوظائف والمسؤوليات ، ورفع درجة استجابته لمطالب المجتمع وتحدياته المستقبلية نحو تحقيق أهدافه باقتدار .

ثانياً : مبررات وضع استراتيجية لتطوير التعليم في اليمن :

بالنظر إلى المشكلات المعقدة التي يعاني منها التعليم في اليمن ، وما ترتب على ذلك من نتائج خطرة على المجتمع والتنمية ، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه التعليم ، وما ينتظره من هموم وتحديات في المستقبل ؛ فمن الضروري إصلاح التعليم في اليمن بفكر وأسلوب جديدين ، واستشراف آفاق تطويره ، في وقت باتت.

فيه الآمال معلقة على التعليم لإحداث التغيرات المنشودة للتنمية المستدامة ، وتحقيق التقدم والازدهار .

إن استشراف مستقبل التعليم ليس ضرباً من الخيال والتنجيم وإنما رصد مؤشرات المستقبل وتوقع احتمالات نموه بناءً على معطيات الواقع الحاضر وتشخيص جوانب قوته ونواحي ضعفه في ضوء ما يطلب من التعليم وما يتوقعه المجتمع أن يقوم به من أدوار تنموية ومجتمعية ، ثم قراءة مستقبل التعليم لتحديد ما يواجه التعليم اليمني من تحديات مجتمعية من أبعاد مؤثراتها الدولية والإقليمية وكيف تتحول هذه التحديات وتترجم إلى أعباء ومطالب تلقي على التعليم ، تجبره مواجهتها بالاستجابة الفاعلة لقضايا المجتمع ودفع عمليات التنمية وتحقيق ما يتطلع إليه المجتمع .

وهذا ما تقوم به الدراسة الحالية ، إذ على أساس الأوضاع الحالية لنظم التعليم وما تعانيه من مشكلات وعوائق من جهة ، وعلى أساس التحديات التي تواجه التعليم في اليمن التي أخذت تتكون من أبعاد حياة المجتمع ، ومؤثراتها الضاغطة حالياً ، الدالة على قوة تأثيرها في المستقبل ؛ يمكن استشراف مستقبل التعليم ، لاستخلاص مؤشرات كمية ونوعية ، ببدائل ومسارات تمكن من تطوير التعليم والوصول به إلى الوضع المأمول .

صفوة القول إن استشراف مستقبل التعليم في اليمن من أجل وضع استراتيجية لتطور التعليم في اليمن تم على أساس الحقائق والمبررات الآتية :

١. المشكلات الحالية التي تعاني منها كل أنواع التعليم ، التي وصلت إلى مرحلة خطرة للغاية ، جعلت التعليم مصدراً لعديد من مشكلات المجتمع . واستمرار هذه المشكلات سيجعل وضع التعليم كارثياً للتعليم و المجتمع و تنميته في اليمن ؛ ما يفرض الإسراع بحل هذه المشكلات أو التخفيف من حدة لبعض منها ضمن رؤية شاملة ، تمهيداً لوضعه في المسار الصحيح ، ثم القيام بالتطوير المنشود .

٢. تحديات التعليم الحالية الماثلة ضغوطها ، أو التي في طور التكوين ، وتحديات التعليم هي في الواقع تحديات المجتمع التي بدورها تترجم بصورة أو بأخرى إلى تحديات تدفع التعليم إلى تغيير نفسه بالصورة التي تمكن المجتمع من مواجهة تلك التحديات .

٣. التحديات الدولية والإقليمية . وحيث أن هذه التحديات تنعكس إلى تحديات تواجهه المجتمع اليمني ؛ فإن هذه التحديات تمتد مباشرة إلى التعليم ، على أساس أن التعليم يسبق حركة المجتمع ،ومن ثم يجب أن يكون أكثر حساسية للمتغيرات الدولية الجديدة ، وتبني أكثرها ملائمة للمجتمع ، وحتى يكون التعليم أداة تغيير المجتمع نحو الأفضل.

٤. طموح المجتمع اليمني في التقدم و الازدهار، اعتماداً على الثروة البشرية المؤهلة والمدربة. فإزاء محدودية الثروات الطبيعية والمادية ، فإن اليمن تسعى إلى تعويض هذا العجز باستثمار ثروتها

البشرية من خلال التعليم ، الذي بينت الدلائل أنه ما زال عاجزاً عن القيام بهذه المهمة في ظل أوضاعه الحالية ، ما يدفع إلى ضرورة الإسراع بتطوير التعليم وفق رؤية شاملة حتى يتمكن المجتمع اليمني من تحقيق ما يطمح إليه من عزة ورفعة.

٥. عجز خطير في البنية التحتية في كل نظم التعليم في اليمن بصورة جعلته غير قادر على الاستجابة لاحتياجات المجتمع الماسة وقضاياه العويصة ؛ فكيف يمكنه مواجهة تحديات مستقبلية متسارعة لا تقف عند حد ، وإمكانات تبدله مفتوحة على كل الاحتمالات .

٦. إقبال طلابي متصاعد على كل نظم التعليم ؛ نتيجة الزيادة السكانية المرتفعة ، وتفجر ثورة الآمال والطموح ، واقتران الثورة العلمية والتقنية والاتصالات ، واقتصاد المعرفة ، وغيرها تفرض وضع استراتيجية شاملة لتطوير كل نظم التعليم .

٧. جهود و نتائج خبرات تطوير التعليم في العديد من بلدان العالم المتقدمة و النامية، حيث تبذل جهود متواصلة لتطوير التعليم وجعله القوة المحركة للتنمية المنشودة. ويذهل المرء لما يموج به العالم من تجارب جديدة برؤى وأساليب عديدة، اختلفت داخل الدولة الواحدة، حتى بات التعليم الشغل الشاغل للدول والحكومات والأحزاب بل والمجتمع كله. ومن تجارب التطوير هذه يمكن استخلاص مؤشرات لتطوير التعليم في اليمن.

بتلك المبررات والحقائق وغيرها ، أصبح ضرورياً وضع استراتيجية شاملة لتطوير كل نظم التعليم في اليمن، برؤية بعيدة المدى تتقصي محاور تطويره، ذلك أن التعليم باعتباره صناعة مستقبلية ، وتطويره يتوقف عل قراءة المستقبل ؛ فإنه أكثر حاجة إلى إطار استراتيجي طويل المدى ينظم عملياته ويوحد خطواته ويوجه مساره نحو تحقيق الغايات المأمولة منه [٤].

لقد أكدت نتائج خبرات الدول في تطوير التعليم أن الاستراتيجيات المجزأة لتطوير التعليم ، لن تحدث التغيير المنشود ، مهما بلغت حداً من الدقة ، تصميماً و تنفيذاً ، إذ لا يمكن تطوير التعليم الجامعي مثلاً دون أن يرافقه ويتداخل معه تطوير التعليم العام . وبالمثل لا يمكن تطوير التعليم المهني والتقني ؛ إلا إذا أعيد النظر في طبيعة العلاقة بين التعليم النظري والتعليم المهني والتقني، وإيجاد جسور ونقاط عبور بين كل نظم وأنواع ومستويات التعليم . كما لا يمكن تطوير المناهج التعليمية، دون تطوير مهارات المعلمين ، وإدارات التعليم ، ودون تطوير أساليب وأدوات التقويم ، مهما حشدنا من موارد وطاقات . ولا يمكن رفع كفاءة المعلم ، إلا بتنمية مهاراته بالتدريب وإعادة التأهيل، وضمنا له الاستقرار المادي والوظيفي ، إلى ما هنالك. ولا يمكن تحسين المستوى التعليمي لدارس ما إلا إذا وثقت علاقة التعاون بين المعلم والمدرسة والأسرة بل وجماعة الشلة.

ومن جهة أخرى لا يمكن تطوير التعليم، إلا إذا عرفنا حاجة المستفيدين منه، ومواصفات أداء الوظائف

والمهن في مواقع العمل والإنتاج .

تلك بدهيات أكدتها نتائج خبرات تطوير التعليم في كل دول العالم ، فمن يريد إصلاح الجزء ، يجب أن تكون لديه فكرة أو رؤية شاملة عن الكل . ومن يريد تغيير الكل يجب أن يكون مدركاً لتفاعل الأجزاء فيما بينها وبين الكل ، وعلاقة التأثير والتأثر المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع المحيطة به القريبة و البعيدة (الإقليمية و الدولية) .

بالنظر إلى أوضاع التعليم الحالية و ما يعانيه من مشكلات معقدة و مزمنة شملت كل أنواعه المجتمعية و مراحله و مؤسساته بلا استثناء ؛ لدرجة يمكن معها القول أن التعليم واقع في أزمة استفحلت حدتها ، و اتسعت تأثيراتها . وبالنظر إلى التحديات و الهموم التي تواجه التعليم في اليمن الناتجة من جهة عن تحديات خطط التنمية و التحولات المتلاحقة التي شملت كل نواحي حياة المجتمع اليمني ، والناتجة من جهة ثانية عن المتغيرات المتسارعة الدولية و الإقليمية التي وضعت المجتمعات المعاصرة أمام وثبة حضارية جديدة لا مكان فيها للخاملين المستكينين ، وما تلقيه هذه المتغيرات من ضغوط و تحديات على المجتمع اليمني ، كي تستجيب لها بفاعلية ، تنعكس أو تترجم إلى مطالب على التعليم الوفاء بها حتى تتم استجابة المجتمع لها ، ولا سيما والتعليم والمعلم والمعرفة أساس الحضارة المعاصرة والمقبلة. وبالنظر إلى كل ذلك ؛ فإن تطوير التعليم في اليمن يحتاج إلى وقفة جادة وجديدة من خلال ووضع رؤية شاملة باستراتيجية متكاملة تتناول كل نظم التعليم وأنواعه الحكومية والخاصة والأهلية ، يشترك في وضعها إلى جانب الأجهزة الرسمية المشرفة عليه ، العديد من أجهزة ومؤسسات المجتمع ، العامة والخاصة ، الرسمية والشعبية ، ويسهم في تنفيذها المجتمع كله .

ونظراً لجسامة المسؤولية وخطورة مهمة تطوير التعليم ، يبدو أن الاتجاه الأمثل ، هو تشكيل مجلس أعلى لتطوير التعليم في اليمن ، يتبع رئيس الوزراء ، يتكون أعضاؤه من وزراء الوزارات ذات العلاقة . فإلى جانب الوزارات المسؤولة عن التعليم ، وزير المالية ، وزير التخطيط ، وزير الإدارة المحلية ، ووزارات أخرى كالأوقاف والإرشاد وغيرهم ، ورؤساء بعض الجامعات الحكومية والخاصة وأعضاء من الغرف التجارية والصناعية ، ومؤسسات الأعمال والإنتاج الخاصة والعامة ، وأعضاء من المنظمات السياسية والمهنية ، وأعضاء من منظمات المجتمع اليمني ،إلى جانب أعضاء من المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة كخبراء لهذا المجلس . ويمكن أن يضم إلى هذا المجلس بعض الخبرات اليمنية المتخصصة ، وأعضاء من الجهات المانحة والمقرضة للتعليم خصوصاً.

يتولى هذا المجلس التحضير لعقد مؤتمر قومي لتطوير التعليم في اليمن ، يشارك فيه إلى جانب الباحثين والمهتمين العديد من المسؤولين عن التعليم والتنمية ومؤسسات القطاع الخاص..الخ، بحيث تكون مهمة هذا المؤتمر القومي هو وضع استراتيجية شاملة لتطوير التعليم في اليمن، تتكون من استراتيجيات فرعية بحسب

نظم التعليم أو مكونات منه وتحديد آليات تنفيذها، ومتابعتها وتقويمها في آمادها القريبة و البعيدة.
ولتوفير شروط تنفيذ هذه الاستراتيجية وضمان سيرها نحو أهدافها المرسومة ، يجب أن يتوصل هذا المؤتمر إلى وضع استراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مشروعات التعليم ، كاستراتيجية فرعية تتداخل وتتكامل مع الاستراتيجية السابقة لتطوير التعليم ، كشرط أو إجراء يضمن توافر مصادر تمويل دائمة غير تقليدية إلى جانب التقليدية ؛ للإنفاق على تنفيذ الاستراتيجية ، وذلك من خلال تشكيل الصندوق الوطني لتطوير مصادر جديدة لمشروعات التعليم ، تديره لجنة منبثقة عن المجلس والمؤتمر ، تتولى البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، ووضع الخطط اللازمة لتحصيلها وتوريدها إلى الصندوق ، بحيث يضع المجلس الأعلى لتطوير التعليم خطة استراتيجية ، لإقامة مشاريع البنية التحتية للتعليم ، وتوفير تقنيات التعليم والتعلم الحديثة . وتطوير صيغ ونماذج جديدة للتعليم في اليمن .
وتسهيلا لمهمة المجلس والمؤتمر السابق اقتراحهما ، يمكن لكاتب هذه السطور أن يقدم استراتيجية شاملة ، ترسم المعالم الرئيسة لتطوير نظم التعليم في اليمن ، وتحدد مسارات التحرك والعمل المستقبلي لوضع الاستراتيجية موضع التطبيق والتنفيذ ، بحيث يمكن النظر إلى مقترح الاستراتيجية هذا على أنه تصور أولي ، أو مادة أولية للتفكير والعمل بسبل تطوير التعليم ، قابلة للتعديل والتغيير ، الحذف والإضافة.

ثالثاً : أوضاع الواقع الراهن للتعليم في اليمن :

لما كانت الاستراتيجية أداة لقراءة المستقبل ، تبدأ من النظر إلى المستقبل وتوقعاته ، ومشكلاته المحتملة ؛ فإنها تعود إلى الواقع تشخصه وتتفحص مظاهر علله ، واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها في ضوء إمكانات الحاضر ، وما فيه من نقاط قوة وفرص مواتية ، تمكن من التدخل الواعي لتحريك واقع التعليم وإعادة تشكيله وإحداث التغيرات المطلوبة ، وما يتطلبه ذلك من النظر في احتمالات التغير فيها وبدائلها المتاحة ، وذلك كما يأتي .

أ ـ نقاط القوة والضعف في التعليم اليمني:

إذا كان هناك العديد من مواطن الضعف التي تواجه التعليم في اليمن بأشكال وأوزان اختلفت من نوع نظام تعليمي إلى آخر، تحد من تطور التعليم ؛ فإن هناك العديد من نقاط القوة والفرص المواتية التي تشكل أساساً لتطوير التعليم في اليمن .

نقاط القوة التي تواجه التعليم اليمني :

- وجود جهات إشرافية مختلفة على نظم التعليم باليمن مسنودة بسلطات قانونية وتشريعية للقيام بالمهام التي أنشئت من أجلها ، ولها كافة الصلاحيات لتطوير التعليم باستمرار .
- توافر الحد الأدنى من البنية التحتية لكل نظم وأنواع التعليم المنتشرة في عموم مناطق اليمن ، وتتوافر لها الهيئات الإدارية والتعليمية والفنية الكمية ، القادرة على تسيير مهام التعليم ، ولها القدرة على تحسين أدائها .

- جهود متواصلة لإتباع التخطيط الاستراتيجي إلى جانب التخطيط العام ، لتطوير نظم التعليم برزت هنا وهناك ، حققت بعض المنجزات ورسخت العديد من المفاهيم والأساليب التعليمية الجديدة ، وأكدت أهمية تطوير التعليم لمواجهة تحديات التعليم والمجتمع اليمني .
- تزايد استشعار الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بخطورة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المجتمع اليمني ، وأهمية الأدوار التي يتوجب على نظم التعليم القيام بها لمواجهة هذه التحديات ، والتخفيف من أثارها السلبية .
- تعاظم اهتمام الدولة بكل نظم التعليم ، ومحاولة نشره في كل مناطق اليمن انطلاقاً من جعل الثورة البشرية أساس التنمية المستدامة ، والتحديث الاجتماعي، وإيجاد المجتمع المعلم والمتعلم لدخول مجتمع المعرفة .
- تزايد اتجاه الدولة نحو التوسع في السلطة اللامركزية ، إدارة وتخطيطاً ، متابعة وتنفيذاً ، تجسد ذلك في تفعيل قانون السلطة المحلية ، لإشراك المؤسسات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في دعم التعليم .
- تزايد مساعدات الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة والمقرضة ، المخصصة للتعليم في اليمن.
- تزايد الشكوى من انفصال استراتيجيات تطوير نظم التعليم في اليمن نظراً لما تلقيه من تأثيرات سالبة على استراتيجيات التطوير الأخرى .

مواطن الضعف والإخفاق في نظم التعليم باليمن :

- اختلالات هيكلية كبيرة في كل نظم التعليم ، تمثلت في جمود الفكر التربوي عن العصر ومتغيراته ، وتصلبت تنظيماته ونظمه التعليمية في إطار ما هو قديم وبالي ، ومن ثم استمرت برامجها ومحتواها في معظم نظم التعليم وأساليبها تقليدية البنى ، شكلية الأداء ، هامشية النتائج . وكذا تمثلت في اختلال توزيع مؤسسات التعليم المهني والتقني والجامعي جغرافياً ، أي لصالح الحضر على حساب المناطق الريفية ، واختلت لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ، واختلت لصالح الذكور على حساب الإناث ، وما ترتب على ذلك نتائج كثيرة ، منها تشجيع هجرة القوى الشابة من الأرياف إلى المدن ، واستبعاد وتهميش أعداد كبيرة من السكان ، واختلال هرم العمالة ، وزيادة بطالة المتعلمين..الخ.
- جمود السياسة التعليمية وما نتج عنها من تشريعات ومفاهيم وجهت نظم التعليم نحو تحقيق أهداف سياسية ، أكثر منها اجتماعية واقتصادية وثقافية ، وبالتالي رسخت سيطرة الدولة على المؤسسات التعليمية ، مما أدى إلى تقليص استقلال المؤسسات التعليمية ، إن لم تلغها تماماً ، وضيق هامش الحريات الأكاديمية ، وغلبة الجانب البيروقراطي على تسيير مهام ووظائفه التعليم ، وتقليص مساهمه القطاع الخاص والمجتمع المدني من دعم التعليم والرقابة عليها .

- جمود البرامج والمناهج التعليمية وطرائقها وأساليبها وتقويم نتائجها ، واستمرارها في محتواها القديم ، شكلاً ومضمونا ، بعيداً عن متغيرات العصر ، ونتائج الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاتصالات ؛ مما جعل غالبية البرامج الدراسية تركز على العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتركز محتوى المناهج على المعارف النظرية المكثفة ، وما ترتب على ذلك من اغتراب البرامج والمناهج التعليمية عن واقع المجتمع وقضاياه في غالب الأحيان ، وإلى ضعف كفاية الخريجين ، وبالتالي بطالة المتعلمين إلى ما هنالك من نتائج عملت على إعادة إنتاج التخلف والمحافظة عليه .
- نقص معدلات الالتحاق بالتعليم العام ، وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم العالي ، مع تراجع في مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين ، وخصوصاً أمام الطبقات الفقيرة والمهمشة .
- وجود استراتيجيات وجهود تطوير التعليم ، هي علاوة على أنها مجزأة ومؤقتة ، وغالباً ما تناولت أجزاء أو مكونات معينة من هذا التعليم أو ذاك ؛ فقد جاءت منفصلة عن بعضها البعض ، مما أدى إلى تباين المنطلقات ، وتناقض الوسائل والإجراءات ، وتشتت الجهود والإمكانات ، وبالتالي تضاربت النتائج وقل تأثيرها في الواقع .
- ضعف البنية التحتية في كل نظم ومؤسسات التعليم باليمن ، المتمثلة في افتقارها للكثير من الاحتياجات الأساسية ، ليس لقيامها بوظائفها وأدوارها ، وإنما أيضاً لقيام العملية التعليمية ، وفي مقدمتها غياب شبه كامل لتقنيات التعليم الحديثة ، وسائل وأساليب ، أجهزة ومعدات ، إلى جانب العجز في الأبنية والمرافق ، الأثاث والتجهيزات ، المعامل والكتب...الخ ، مقابل ضعف مصادر تمويل التعليم.
- العجز النوعي والكمي في الهيئات التعليمية والإدارية والفنية في معظم نظم ومؤسسات التعليم ، مقابل سوء توزيعها على أوجه الاستخدامات المختلفة ، وتدني مستوى تأهيلها ومتابعة تنمية كفاءتها المهنية والعلمية ، إلى جانب ضعف أنظمة الجودة ، والاعتماد الأكاديمي ، وغياب الشفافية والمساءلة ، فضلاً عن غياب معايير علمية للترقيات والحوافز .
- سيادة أوضاع مقلقة أو محبطة ، مالية ووظيفية ، سياسية واجتماعية تعصف بالاستقرار النفسي والرضا الوظيفي ، ما يضعف من عطاء هذه الكفاءات ويحول دون الارتفاع بمستواها .
- ضعف الكفاية الداخلية والخارجية ، الكمية والكيفية في معظم نظم ومؤسسات التعليم باليمن ، كما بينته العديد من الدراسات والتقارير الرسمية ، ما يؤدي إلى هدر مادي وبشري كبير، يزيد من تكلفة التعليم ، ويقلل من عوائده إلى أبعد حد .
- انفصال واضح بين نظم التعليم وعالم العمل ، نتيجة البنية التي تكونت ، ومسيرة نموها التي اتبعت ، يزيد من حدته ما تمارس في سوق العمل من سياسات ، وما يتصف به من تجزئه ، وضعف الكفاية

والقدرة التنافسية . إذ بدلاً من أن تحكم سياسة التوظيف معايير الكفاية الإنتاجية والربحية ؛ حكمها الالتزام السياسي والولاء الحزبي والطائفي، يسند ذلك غياب أسس منطقية لإنشاء وظائف جديدة. أما في القطاع الخاص الأكثر كفاءة ؛ فيتجزأ إلى عدة أسواق ، حيث يتم التشغيل وفق الكفاءة والمؤهلات الإنتاجية تارة ، ويتم تشغيل الأقارب بغض النظر عن الكفاءة تارة ثانية ، كما أن هناك تفاوتاً في الأجور بين العمالة المهنية والتقنية الوطنية والعمالة الخارجية [٥]. وسوف تتفاقم بطالة الخريجين في المستقبل نتيجة تأثير العولمة .

- ضعف مساحة التعليم الخاص في اليمن ، إذ إلى جانب اقتصاره على مؤسسات وتخصصات مناظرة للتعليم الحكومي في الشكل والمضمون ؛ فمساحته محدودة ومحصور في بعض المدن الرئيسة ، إلى جانب ضعف الجدية والمسؤولية في ظل الرقابة والمساءلة .
- ضعف ثقافة البحث العلمي فكراً وتطبيقاً وتوظيفاً في الحياة العملية والعامة ، حيث يسود العمل التربوي نمطية مفرطة في التقليد والبيروقراطية ، ويمتد هذا الوضع إلى الجامعات ، إذ إلى جانب ضعف البنية التحتية والتطوير التقني ، لا توجد قناعة كاملة لدى القيادات السياسية والإدارية بالدور الهام للبحث العلمي في اتخاذ القرارات وفي التطوير ، وغياب سياسة واضحة للبحث العلمي والتقني ، فضلاً عن ضعف أنشطة البحث العلمي ، وغالبية البحوث التي تجرى في مؤسسات التعليم العالي للترقية .
- هيمنة الدولة على مؤسسات التعليم ، ولا سيما مؤسسات التعليم العالي وتوظيفها في الحسابات السياسية والاجتماعية ، وما ينجم عن ذلك من تراجع الاستقلال المالي والإداري في ظل سيطرة البيروقراطية ، وضعف الرقابة والمحاسبة ، الرسمية والمجتمعية ، وبالتالي تفشي الأمراض الإدارية ، وتدني مستوى الأساتذة مقابل تراجع الحرية الأكاديمية .
- تزايد ملحوظ في هجرة الكفايات العلمية ، البحثية والتعليمية ، والمهن التنظيمية والمتخصصة إلى الخارج وتوقع تصاعدها .

ب - رؤية الاستراتيجية ورسالتها :

تتحدد رؤية الاستراتيجية لتطوير التعليم في اليمن في أن توجد نظم تعليمية متداخلة ومتعاونة بفكر وأهداف جديدة ، وبنى تنظيمية إدارية وأكاديمية وفنية حديثة ، ونظم تعليمية تعلميه متطورة تحقق التعليم للجميع في اتجاه إقامة مجتمع المعرفة ، بمسارات مرنة تتيح انتقال الدارسين من تخصص إلى أخر، وتقوم على توظيف التقنية الحديثة ، وتؤكد التعليم مدى الحياة ، بحيث تكون قادرة على القيام بأدوارها كاملة الوظائف والمسؤوليات ، والاستجابة الفاعلة لتحديات المجتمع ، تلتحم بقضايا التنمية ، وتحقق له ثقافة إنتاجية إبداعية ، ورفع قدرة المجتمع على تجاوز مشكلاته ، واستكشاف آفاق تطوره في اتجاه التنمية المستدامة ، وبحيث يكون هذا التعليم قادراً على إشراك المجتمع كله في دعمه مادياً وفنياً ومعنوياً ، حتى يصل التعليم في

اليمن في عام ٢٠٢٥ إلى قمة عطائه ، وفي حالة مواجهة شاملة أمام التحديات المقبلة .

وفيما يتعلق برسالة الاستراتيجية ، فتعني الشروح والتفاصيل الأكثر تحديداً لمضمون رؤية الاستراتيجية وعناصرها الرئيسة التي يقتنع بها المسؤولين عن التعليم ، ترشيد قراراتهم ، وتوجه جهودهم نحو تحقيق الرؤية ، بحيث تلتزم كل جهات الإشراف على التعليم بتنسيق الجهود ، وتوظيف الإمكانات المتاحة ، والعمل الدءوب نحو تكون نظام تعليمي متعاون ومتكامل ومتطور شكلاً ومضموناً ، كماً وكيفاً ، ومتفاعل مع قضايا المجتمع وتحدياته ، والمتغيرات التي يموج بها العالم .

وللسير برؤية الاستراتيجية نحو غاياتها ، وفقاً لمضمون الرسالة وعناصرها الرئيسة التي من شأنها تحقيق تلك الرؤية ؛ فقد اعتمدت الاستراتيجية على منهجية علمية تنظر إلى ماضي التعليم القريب دون الانغماس فيه ، لاستخلاص الدلالات والعبر لما أنجز وما لم ينجز ، من أجل فهم حاضر التعليم وتشخيص مشكلاته ورصد تحدياته ، ما فيه من نقاط قوة وإمكانات تؤدي إلى إحداث التطوير المنشود وفقاً لإمكانات الواقع المتاحة ، ثم البحث عن معالم الطريق الذي يمكن السير فيه من بين خيارات عدة ، بما يوصلنا إلى تحقيق الأهداف .

وعلى ذلك تبنى التوجهات العامة لاستراتيجيه تطوير التعليم في اليمن على المبادئ الآتية : [٦]

- شمولية التطوير بتناوله جميع عناصر نظم التعليم، وما تحتاجه من تغيير كلي أو جزئي .
- مرونة التطوير من حيث اختيار بدائل التطوير وإجراءاتها بما يتناسب مع ظروف التعليم وأولويات تطويره .
- واقعية التطوير من حيث مدى مناسبة أهداف التطوير مع الإمكانات الواقعية المتاحة من جميع جوانبها ، ومدى توافر فرص التنفيذ .
- انتقائية التطوير من حيث التركيز على النواحي الجوهرية التي تمثل مفاتيح لعملية التغيير.

ج- منطلقات الاستراتيجية لتطوير التعليم في اليمن :

وفقاً لرؤية الاستراتيجية الشاملة لتطوير التعليم في اليمن ، وفي ضوء التحديات الوطنية والعربية والدولية تؤسس الاستراتيجية الحالية على مجموعة من المنطلقات التي تعد بمثابة الظهير الفكري ، الذي يرسم معالم وقسمات تطوير التعليم في اليمن ، والدليل العملي الذي ينظم سيمفونية التغيير والتطوير ، ويوجه مساراته بشكل مستمر ، قوام هذه المنطلقات التفاعل المتبادل تأثراً وتأثيراً بين مسارات وعمليات تطوير التعليم ونواتجها من جهة ، وبينها وبين مكونات المجتمع ونظمه من جهة ثانية ، وما يتولد عن ذلك التفاعل من تغذية مستمرة لمدخلات التطوير ، وهذه المنطلقات هي :

- الانطلاق من فلسفة التربية في اليمن وهوية المجتمع وثقافته ، كإطار فكري تستمد منه استراتيجية تطوير التعليم في اليمن ، أسس بناءها ، هويتها وقيمها ، وتعتمد عليها في توجيه مسارات

التطوير ، وتنظيم المشروعات والبرامج ، وتنسيق العمليات والأنشطة ، ويصبح في الأخير معيار الحكم على ما تحقق وأنجز .

- إن وضع استراتيجية شاملة لتطوير كل نظم التعليم أمر ضروري ، لإزالة التعارض والتناقض بين الاستراتيجيات الحالية لتطوير التعليم ، وتعبئة موارد التعليم الحالية والمتوقعة ، واستثمارها الأمثل ، وتوحيد الجهود المختلفة لتطوير التعليم لقيامه بوظائفه وأدواره بكفاية وفاعلية ، لمواجهة تحديات المستقبل .
- ضرورة التوسع في التعليم ونشره أفقياً ورأسياً ، وتطوير محتواه وأساليبه ، وفقاً لطبيعة التحولات في المعرفة والأسواق والنظم الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق الأمن القومي والعربي ، وتعزيز التوجه نحو مجتمع المعرفة .
- الإيمان بمسؤولية كل نظم التعليم في التصدي لقضايا المجتمع اليمني ، ومواجهة تحدياته المستقبلية ، ومواجهة قضايا وهموم الأمة العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء ، واقتراح الحلول المناسبة لها .
- التأكيد على ضرورة الارتفاع المطرد بعدد المسجلين في التعليم اليمني ، وخصوصاً التعليم العالي لمواجهة أشكال جديدة للطلب على قوة العمل ، وتنمية قوى الإبداع والابتكار ، انطلاقاً من أنه كلما ارتفع تعليم الفرد ، تزايدت فرص حصوله على وظيفة ودخل أعلى . وكذا أن التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب وجود أفراد حاصلين على تعليم مرتفع الجودة ، وأصحاب كفاءات مهنية ومعرفية لقيادة المجتمع.
- تفرض طبيعة العصر والتحديات المستقبلية تبني بنى تعليمية جديدة أقل تكلفة وأكثر فاعلية ، والاستفادة من تقنيات التعليم والإعلام والاتصال في توسيع التعليم ، وتحسين نوعية التعليم ، وضمان جودته ، وتفعيل أجهزة التعليم ، ورفع كفاية أداء العاملين .
- ضرورة وعي الحكومة بمسؤولياتها لزيادة إنفاقها على التعليم ، بمحاولة جعل معدل الإنفاق على التعليم من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يساوي معدل نمول الناتج المحلي ، ورفع اعتماد التعليم من الميزانية العامة السنوية لما يقرب من الربع ، وبخاصة بعد تزايد الفئات المحرومة من التعليم ، وكذا توظيف الموارد العامة المتاحة للمجتمع ، لتمويل التعليم ، وإشراك المؤسسات العامة والخاصة ، ومنظمات المجتمع المدني وفئات المجتمع في إيجاد مصادر تمويل جديدة لدعم التعليم ، ودعم مسيرة تطوره ، خاصة وأن المطالب المالية للتعليم سوف تتزايد بشدة في وقت أخذ يتزايد تراجع دور الدول في تمويل التعليم ، مقابل تزايد أعداد الفقراء والفئات المحرومة من التعليم [٧].

- ضرورة الانطلاق من خطة وطنية طويلة الأمد للسياسة التعليمية تترجم في خطط زمنية تحدد سبل تطوير التعليم، مدعومة بقوانين وتشريعات تربوية.

وفي ضوء رسالة الاستراتيجية ومنطلقاتها لتطوير نظم التعليم في اليمن ، تبرز مواصفات رؤية المستقبل في عدد من الخطوط الاستراتيجية التالية : [٨]

- ربط حركة تطوير التعليم في اليمن عضوياً بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- جعل التطوير لعملية التعليم والتعلم ما قبل المدرسة مستمرة دائمة الحركة والنمو.
- بناء التعليم على جذع أساس قاعدته التعليم ما قبل المدرسة ، وجذعه تعليم أساسي يمر به كل الطلبة ، ثم يتفرع من هذا الجذع فروع وأغصان تمتد بين تخصصات التعليم الثانوي العام والمهني والتعليم العالي ، تتيح انتقال الطلاب بين التخصصات وفق جسور ونقاط عبور.
- تركيز العملية التربوية على تعليم كيفية التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش مع الآخرين، والتعلم ليكون.
- تركز العملية التربوية على تنمية القدرات العقلية والمهنية ، وقوى الإبداع والابتكار.
- تنظيم التخصص على قاعدة عريضة من المعارف والعلوم عوضاً عن التخصص الدقيق.
- جعل التعلم الذاتي ومواصلة التعلم طيلة حياة الفرد أساساً لحياته العملية والعامة.
- تنظيم الاستفادة من وسائل التعليم والتعلم وتقنيات الإعلام والاتصال.
- جعل القضاء على الأمية قضية وطنية عليا وجهد وطني شامل.
- توزيع أعباء تمويل التعليم بين الحكومة والمجتمع.
- التنمية المهنية للقوى العاملة في التعليم بصورة دائمة.

د- ضمانات وشروط نجاح الإستراتيجية :

لتبني هذه الاستراتيجية وضمان وضعها موضع التطبيق والتنفيذ والنجاح فيها ، لا بد من توافر الشروط والضمانات التالية :

- توافر أرادة سياسية لدى القيادة السياسية ومتخذي القرار ، بتبني مشروع الاستراتيجية الحالي كضرورة تمليها المبررات والفوائد الجمى السابق ذكرها، والبدء باتخاذ الترتيبات ، لدراسة هذا المشروع ، تمهيداً لإقراره.
- تشكيل المجلس القومي للتعليم في اليمن ، الذي سيتولى عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم المشار إليهما سلفاً ، ببرنامج عمل محدد وآلية تنفيذ واضحة ، بحيث يقوم هذا المؤتمر بدراسة هذا المشروع باستفاضة وإجراء حوار علمي موضوعي يسهم في توضيح الاستراتيجية ، حتى يصل إلى وضع استراتيجية شاملة لتطوير التعليم باليمن ووضع خططها التفصيلية وكيفية تنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

- إصدار القوانين والقرارات السياسية لبدء جهات الإشراف على نظم التعليم واللجان المنبثقة عن المؤتمر بالتنفيذ وفق مراحل التخطيط الاستراتيجي .
- تشكيل الصندوق الوطني لتمويل التعليم في اليمن ، وإقامة مشاريع التعليم .
- رصد الأموال اللازمة لتنفيذ الخطة وتأمين مصادر دائمة لتمويل مراحل تنفيذ الاستراتيجية .
- إصدار مجموعة من التشريعات المسهلة لتنفيذ الاستراتيجية ، وتطوير وتفعيل ما هو قائم .
- وضع مجموعة من البرامج التفصيلية لتدريب وإعادة تدريب القيادات التربوية والكوادر الإشرافية والتنفيذية المنوط بهم تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها وتقويمها .
- حشد الجهد الرسمي والشعبي لدعم وتنفيذ الاستراتيجية ، وتذليل الصعاب التي تواجه نظم التعليم ، وما يرافق ذلك ويسنده ، حملة إعلامية واسعة .
- تعبئة الموارد المادية والبشرية ، الحكومية والأهلية ، الخاصة والعامة ، للمساهمة في دعم وتنفيذ الاستراتيجية ، مادياً وفنياً .
- العمل على تجاوب الجهات المانحة والمقرضة لتوفير الدعم لتنفيذ الاستراتيجية .
- تفعيل متابعة التنفيذ بصورة مستمرة ، لمواجهة ما يعترض التنفيذ من عوائق ومشكلات ، وإيجاد تغذية مستمرة ، تصحح مسارات التنفيذ .
- جعل هدف التطوير عملية مستمرة ، وسياسة مجتمعية ثابتة .
- تشخيص المشكلات التي تواجه نظم التعليم ، والعمل على الحد منها ، أو التغلب عليها ، أو التقليص من آثارها ، وكذا تهيئة الأجواء والظروف التي تسهل عملية التنفيذ .

رابعاً ـ الوضع المستقبلي المأمول لتطوير التعليم في اليمن .

وسيتم الوصول إلى الوضع المستقبلي المرغوب للتعليم في اليمن من خلال الأهداف الاستراتيجية التي تحدد الغايات النهائية للاستراتيجية ، تنفذ من خلال الأهداف الفرعية لكل نظام تعليمي على حدة . وذلك كما يلي :

١. الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم في اليمن:

وهي تمثل الغايات البعيدة أو النتائج النهائية المراد الوصول إليها من استراتيجية تطوير التعليم في اليمن في كل متكامل متساند ، وفي خطوط سير متوازية متداخلة ومتعاونة في اتجاه غاية تحقيق الرؤية المستقبلية ، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تجمع خطوط العمل التربوي المشترك بين نظم التعليم اليمني في إطار رؤية شاملة تنظم سيمفونية التطوير . أي أن أهداف الاستراتيجية هذه تمثل غايات بعيدة لكل نظم التعليم ، يتم تنفيذها من خلال الأهداف الفرعية الخاصة بكل نظام تعليمي ، بمعنى أنه لوضع أهداف الاستراتيجية موضع الممارسة والتطبيق ؛ فإنها تترجم إلى أهداف فرعية بكل نظام ونوع

تعليمي .

وبذلك فالأهداف الاستراتيجية توجه كل نظم التعليم وأنواعه في كل متساند ومتكامل ، بما يكفل توحيد الرؤى ، وتنسيق المواقف والجهود ، واستثمار أفضل للطاقات والموارد ، وبالتالي يضمن وحدة الغاية والوصول إلى النتائج المأمولة دون تعارض أو تضاد ، على حين أن الأهداف الفرعية تحدد مسارات التطوير هذه في اتجاه تحقيق غاية الاستراتيجية . وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم :

الهدف الاستراتيجي الأول :

التجديد الشامل لفلسفة التربية في اليمن ، نظرياً وتطبيقاً في ضوء المتغيرات المتسارعة ، عالمياً وإقليمياً ، حالياً ومستقبلاً ؛ بخصائص تحدد معالم تربية المستقبل للفرد والمجتمع ، وبموجهات للتنمية المستدامة للتربية والتنمية في ظل تفجر العلم وتقنية المعلوماتية والاتصالات ، وبأساليب ووسائل تحكم نظم التعليم ، توجه أنشطته وعملياته ، وتكفل تداخل وتكامل نظم التعليم ، وتنسيق الجهود والمهام نحو غايات واحدة ، وبأبعاد سياسية توجه أولويات السلطة وخيارات نظم الحكم ، المسنودة بالنظم والقوانين التشريعية الحديثة الداعمة لعملية التطوير ، ثم تكون هذه الفلسفة مرجعاً ليس لقياس ما تحقق وأنجز ، وإنما أيضاً لتصحيح الاختلالات وتصويب إجراءات التنفيذ .

الهدف الاستراتيجي الثاني :

تحديث البنى التنظيمية ، الإدارية والأكاديمية والفنية في كل نظم وأنواع ومؤسسات التعليم ، وفقاً لمفاهيم وأساليب ووسائل الإدارة الحديثة ، وفي مقدمتها الإدارة بالجودة الشاملة والاعتمادية ، ومعايير الأداء ، وبوظائف ومهام متجددة ، تستجيب لأنشطة السكان وتلبي احتياجاتهم المتنوعة ، وتقوم على سياسة تعليمية تحكم نظم التعليم ، وتنظم علاقات التفاعل والتكامل بينهما ، وتوجه مسارات نموها معاً ، وتعتمد على تأكيد اللامركزية الإدارية ، وتفعيل الحكم المحلي الرسمي والشعبي في صنع القرار التعليمي ، وفي التوجيه والتخطيط والتنفيذ والرقابة ، وكذا تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة .

الهدف الاستراتيجي الثالث :

تعميق وتوسيع التوجه نحو تطوير بنى تعليمية جديدة ، بمؤسسات تعليمية متخصصة تحاكي البيئات الطبيعية وتتمثل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وبنظم تعليمية حديثة توفر فرص التعليم المتنوعة للسكان والمجتمع ، وتوسع مساحة التعليم والتدريب المستمر في مواقع العمل والإنتاج ، وتلبي الاحتياجات التعليمية والتدريبية ، المتنوعة والمتجددة للسكان ، وبمسارات تعليمية متداخلة ومتعاونة ، وبجسور ونقاط عبور بين التخصصات والمستويات الدراسية ، التي تتيح لكل فرد ، التعلم ومعاودة التعلم والتدريب متى يشاء ، وحيثما يشاء ، طيلة حياة الفرد ، قوامها التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة ؛ بما يعمل على إيجاد المجتمع المتعلم المعلم ، وقيام مجتمع المعرفة .

الهدف الاستراتيجي الرابع :

تطوير المناهج التعليمية في كل نظم وأنواع التعليم ، وفقاً لأساس فكري وعملي واحد ، يتيح التنوع والتطبيق المتفرد ، ولكن وفق خطوط التقاء وغاية واحدة ، وذلك في ضوء ما تشهده المناهج الدراسية من تغيرات جذرية ، تصميماً وتخطيطاً ، بناءً وتنظيماً ، إعداداً وإخراجاً ، تنفيذاً ومتابعة وتقويماً ؛ بما يحول دون التداخل والتكرار ، بحيث تستوعب المناهج المعرفة المتجددة ، والتوسع في المعارف العلمية الحديثة القائمة على التعلم الذاتي والتعلم المستمر ، وتبنى على أساس التعليم التعاوني والابتكاري والاستكشافي ، مع ما يتطلبه ذلك من تخصيص مساحات أوسع للنشاطات العلمية والثقافية .

الهدف الاستراتيجي الخامس :

العمل على إحداث تطوير نوعي في مدخلات كل أنواع التعليم وعملياته ، بما يحسن من أداء التعليم ويرفع من مستوى مخرجاته ، وذلك من خلال ضمان جودة المدخلات الكمية والكيفية ، وفقاً لمعايير الكفاية الداخلية ، وتطوير عمليات التعليم والتعلم من خلال رفع فعالية الأداء ، وفقاً لمعايير الجودة الشاملة ، وتنمية القوى البشرية العاملة في التعليم بصورة مستمرة ، وحل مشكلات التعليم أولاً بأول ، وربط أي تطوير بالبحث العلمي الميداني .

الهدف الاستراتيجي السادس :

العمل على ضبط جودة التعليم ، وذلك من خلال أداء إدارات التعلم ، وأداء المؤسسات التعليمية لرسالتها التربوية ، وأداء المعلمين ، ومخرجات التعليم ، أي ما تكون لدى الطلبة من معارف ومهارات واتجاهات ، وقدرات على التفكير والإبداع .

الهدف الاستراتيجي السابع :

التوسع في استخدام تقنيات التعليم والتعلم ، والمتابعة الدائمة لما يستجد منها ، كضرورة لتطوير بيئة التعليم وإغنائها بمصادر التعلم الحديثة ، وتطوير طرائق التعلم ، وتعزيز صور التعلم الذاتي والتعلم المستمر ، انطلاقاً من إبراز منظومة التقنيات الحديثة المتمثلة بالمعلوماتية وتطبيقاتها ، ومنظومة التقنيات الخاصة بالأجهزة والوسائل التقنية واستخدامها .

الهدف الاستراتيجي الثامن :

العمل على رفع استجابة التعليم وخصوصاً في أنواع ما بعد التعلم الأساسي ، لتوجهات التنمية المستدامة في اليمن ، وكذا سوق العمل ، وما يتصف به من تحولات متسارعة في تركيب المهن والوظائف ، وذلك بحل المعادلة الصعبة من جميع أطرافها ، المتمثلة في إمكانية تلبية احتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدربة كماً وكيفاً ، دون إضرار أو تفريط برغبات الدارسين وتطلعاتهم إلى ما يريدون ، ودون أن يكون ذلك على حساب موارد التعليم وكفايته ، ودون إضرار بالأدوار الأخرى لمؤسسات التعليم .

الهدف الاستراتيجي التاسع :

العمل على توفير التمويل اللازم لكل أنواع التعليم ، ليس للوفاء باحتياجاتها من الموارد البشرية والمادية ، وإنما أيضاً لتطوير التعليم وتحسين نوعيته ، وذلك من خلال توزيع أعباء التمويل بين الدولة والمجتمع كله ، مع ما يرافق ذلك من ترشيد نفقات التعليم وحسين استثمار الموارد المتاحة ، ورفع عوائد الإنفاق على التعليم ، المادية والاجتماعية .

الهدف الاستراتيجي العاشر:

تشجيع القطاع الخاص بكافة السبل المتاحة ، للتوسع في افتتاح مؤسسات التعليم في كل مراحله وأنواعه ، ونشره في عموم مناطق اليمن ، حتى يصل إلى أقصى المناطق الريفية وخصوصاً في التعليم ما قبل المدرسي ، وفي التعليم والتدريب المهني والتقني ، وفي بعض التخصصات الدقيقة من التعليم العالي ، مع وضع الضوابط والتدابير التي تضمن تحسين نوعية التعليم وتجويده .

الهدف الاستراتيجي الحادي عشر :

العمل على مد جسور التعاون بين أجهزة الإشراف على التعليم باليمن ونظيراتها في الدول العربية والأجنبية ، ومع المنظمات الدولية والإقليمية ، المالية والاقتصادية المتخصصة ، للاستفادة مما تقدمه من مساعدات مالية وفنية ، ومنح وقروض ، لدعم التعليم في اليمن ، وفتح آفاق تطويره ، أفقياً ورأسياً والارتقاء بمستواه.

ولنقل الأهداف الاستراتيجية من مستوى التوجهات العامة أو الغايات البعيدة إلى مستوى التطبيق والممارسة ؛ فإنها تترجم إلى أهداف فرعية تحدد خيارات التطوير وأولوياته ، ومسارات الحركة والعمل لتطوير نظم التعليم.

الأهداف الفرعية :

وهي الأهداف التي تخص نظم التعليم ، تحدد نواحي التطوير والتغيير في هذا النظام التعليمي أو ذاك ، بحيث يؤدي تحقيق الأهداف الفرعية في كل نظم التعليم باليمن إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية المشار إليها سلفاً . وأي تقصير في تحقيق الأهداف الفرعية لأي نظام تعليمي ، سيؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الفرعية لنظام تعليمي آخر من جهة ، وسيؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية من جهة ثانية.

وطالما أن هذه الاستراتيجية ما تزال في طور المشروع المقترح ، وطالما أن هناك جوانب تطويرية ومسائل فنية وإجرائية يقدرها المنفذون والمسؤولون على التعليم ؛ فيمكن التركيز على أبرز الأهداف الفرعية في كل نظام تعليمي على حدة ، تحدد مجالات التطوير الأكثر حاجة وطلباً ؛ بما يكفل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ورؤيتها . بمعنى أنه يمكن إعادة ترتيب الأهداف الفرعية هذه في هذا التعليم أو ذاك ، وفقاً لأولويات يقدرها المنفذون والمشرفون ، أو إضافة أهداف أخرى لم تذكر هنا ، أو حذف البعض منها ، أو تعديل بعضها ؛ لأن غرض الاستراتيجية الحالية هو تقديم رؤية شاملة لتطوير كل نظم التعليم معاً ، تعيد لحمة التكامل والتعاون بينها ، وتنسق بين مسارات التطوير بينها ، وترسم معالم وخصائص تربية المستقبل ، لمواجهة

تحديات اليمن والمتغيرات الدولية والإقليمية الضاغطة على كيان المجتمع اليمني ووجوده .

وفيما يلي الأهداف الفرعية لكل نظام تعليمي على حدة ، ولكن بدءاً بالأهداف الفرعية العامة ، التي تتناول قضايا مشتركة لكل نظم التعليم ، مؤكداً عرض أبرزها :

١- الأهداف الفرعية المشتركة لكل نظم التعليم :

وهي الأهداف التي تتناول جوانب وقضايا تغييريه وتجديدية تهم كل نظم التعليم في اليمن ، تركز على الأمور المشتركة بين نظم التعليم ، التي تيسر وتدعم تنفيذ الأهداف الفرعية في كل نظم التعليم . وهذه الأهداف هي :

- تشكيل الصندوق الوطني لتمويل مشروعات التعليم في اليمن، يتولى تحديد الاحتياجات المالية للتعليم في المستقبل، وتطوير مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم ، ووضع خطة بعيدة المدى لتحديد احتياجات نظم التعليم باليمن من أراضي ومباني وتجهيزات ، وتقنيات التعليم..الخ، ووضع الترتيبات اللازمة للوفاء بها مكانياً وزمنيا.
- تشكيل هيئات وطنية متخصصة مستقلة لتقويم مؤسسات التعليم ، جملة وتفصيلا ، والاعتماد على تقاريرها للقيام بأية إصلاحات وإجراء أية معالجات فردية أو جماعية هنا وهناك .
- تشكيل المجلس الوطني لتدريب العاملين أثناء الخدمة في نظم التعليم باليمن ، يتولى وضع خطة لتدريب ، وإعادة التأهيل لكل الفئات العاملة بنظم التعليم .
- إنشاء مركز وطني متخصص لإنتاج الوسائل التعليمية ، وإنتاج البرمجيات التعليمية التفاعلية في المقررات الدراسية ، وكذا استيراد تقنيات التعليم المناسبة لعملية التعليم والتعلم ، ومتابعة ما يستجد منها ، وسبل تطبيقها ، والتعرف بمحاذيرها الاجتماعية والبيئية .
- تشكيل لجنة أو هيئة عليا أو ما شابه تتولى الكشف أو التعرف على القدرات والمهارات الإبداعية وأصحاب الهوايات والمواهب في كل مراحل التعليم ، والعمل على رعايتها وتنميتها بشتى السبل سواء داخل اليمن أو خارجها حتى يستفيد منها المجتمع .
- إنشاء هيئة عليا مستقلة تتولى في البداية مساعدة المؤسسات التعليمية على الاستفادة من البحوث العلمية الحالية ، وتقديم العون على حسن تطبيقها . ثم وضع استراتيجية وطنية بالنقاط البحثية التي تحتاجها اليمن ، وتوجيه مسيرة البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث تبعاً لذلك .
- إنشاء هيئة عليا مستقلة للتعليم الإلكتروني ، تتولى نشر التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم باليمن ، وفق خطة تعد لهذا الغرض .
- إيجاد نظم تعليمية تتيح انتقال الطلاب بين نظم التعليم باليمن من التعليم العام إلى التعليم المهني والتقني ، ثم إلى التعليم العالي .

- وضع سلسلة من التشريعات التربوية التي تنظم وتنسق بين نظم التعليم في اليمن ، وتحدد الاختصاصات والمسؤوليات لكل أجهزة ومستويات العمل التربوي ، وضوابط تنفيذها ، وأدوات وأساليب تقويمها .
- استحداث نظم الاعتماد الأكاديمي والإدارة بالجودة الشاملة ، ووضع معايير لتقويم الأداء لكل نظم وأنواع التعليم .
- إيجاد قنوات لإشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني للإشراف على مؤسسات التعليم ودعمها مادياً ومعنوياً وفنياً ، متابعة وتقويما .

٢- الأهداف الفرعية للتعليم العام النظامي وغير النظامي :

وكما سبق التأكيد ؛ فيمكن التركيز على أبرز الأهداف الفرعية التي تؤسس لبنية تعليمية متطورة ، ومسار جديد لتربية المستقبل في اليمن ، دون الإشارة إلى المسائل أو الجوانب المشتركة التي تجتمع حولها نظم التعليم، مثل الفكر التربوي والمناهج التعليمية ، وطبيعة التربية ونظم التعليم الحديثة وغيرها ، وذلك كما يلي :

- اعتماد رياض الأطفال كمرحلة أساسية ضمن مراحل التعليم، وتوفير التربية لكل الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وتطوير نوعية التنظيم والبرامج والأساليب في ضوء البحوث التربوية والنفسية، والاتجاهات التربوية المعاصرة، وبالاستفادة من مختلف الوسائل التعليمية الحديثة المسيرة للتعليم من بعد .
- تعميم وتطبيق تجربة المدرسة الموحدة (التعليم الأساسي) حالياً، فكراً وتطبيقا، كتوجه حقيقي يمزج بين التعليم الحرفي والمهني والتقني ، والتعليم النظري ، مزجاً لا انفكاك منه، ولا يمكن بناء مجتمع الغد بدون ذلك .
- إقامة جسور عبور ونقاط انتقال الدارسين بين مراحل وأنواع وتخصصات التعليم متى يشاءون ولأي هدف يرغبون .
- إنشاء المدارس والمعاهد المحاكية للبيئات الطبيعية ولأنشطة السكان ، تقدم برامج محو الأمية الأبجدية والمهنية والأكاديمية ، وتتيح انتقال الدارسين بين أنواع التعليم النظامي وغير النظامي ، النظري والمهني .
- إنشاء نظم تعليمية مرنة تربط بين مراحل التعليم العام ونظم التعليم المهني ، ونظم التعليم التقني ، تتيح انتقال الطلاب من وإلى نظم التعليم الرسمية وغير الرسمية ، النظرية والمهنية ، بمراحل توقف وعودة ، وبحرية انتقال من تخصص ومستوى إلى أخر متى يشاءون ولأي غرض يريدون .
- إلغاء التشعيب الحالي في التعليم الثانوي ، وذلك بتوحيد مساراته في ثلاثة تخصصات متداخلة تجسد وحدة المعرفة وتكامل العلوم ، أحدهما مسار الأدبي ويضم مقررات علمية ومهنية ،

والثاني المسار العلمي، والثالث المسار المهني ، بنفس المقررات، مع الفارق بينها في العمق والمحتوى ، على أن يسري هذا التنظيم في المعاهد المهنية .

- إنشاء مسار تعليمي يتيح انتقال الدارسين بين كل أنواع التعليم المهني والتقني، والتعليم النظري، ومحو الأمية الأبجدية والمهنية ، وكل مؤسسات التعليم غير النظامي والتعليم النظامي والمؤسسات التعليمية والتدريبية في المجتمع ، أيا كان شكلها محتواها .
- توسيع المجال أمام القطاع الخاص لنشر المؤسسات التعليمية الخاصة، وخصوصاً في مؤسسات الحضانة ورياض الأطفال ، ومؤسسات التعليم المهني والتقني ، وإيجاد التخصصات العلمية الدقيقة في مؤسسات التعليم العالي من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات .
- إعادة توزيع المعلمين والإداريين والفنيين على مختلف مؤسسات التعليم ، وعلى أوجه الاستخدامات ، بما يؤدي إلى تشغيل الطاقات المهدورة ، والاستخدام الرشيد لطاقات التعليم ، وتحقيق العدل والمساواة في توزيع المعلمين والإداريين بين مؤسسات التعليم في مناطق الريف والحضر .
- تنمية الكفايات المهنية والعلمية للمعلمين والإداريين والفنيين بصورة مستمرة ، كضرورة لازمة للارتقاء بنوعية التعليم وتجويده .
- التوسع في استخدام تقنيات التعليم والتعلم، ومتابعة ما يستجد منها لتوسيع مساحة التعليم، ورفع كفاية عمليات التعليم والتعلم، والتوسع في التعليم الإلكتروني ومصادر التعليم..الخ.
- جعل الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي ، والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار جزءاً من الاستراتيجية الشاملة لتطوير التعليم باليمن ، وتوفير سبل الدعم والرعاية لنجاح هاتين الاستراتيجيتين في تحقيق أهدافهما من خلال مد العمل بهما حتى ٢٠٢٥ .
- التطوير المستمر للمناهج الدراسية بفكر وأساليب جديدة ، في ضوء الثورة العلمية والتقنية ونظم المعلومات والاتصالات ، ووفقاً لبحوث عملية تحدد مناسبتها لحاجات الدارسين وميولهم وقدراتهم ، مع ضمان تطبيقها ومتابعة تنفيذها وتقويمها ، مع إعطاء مساحة أوسع للأنشطة الصفية واللاصفية .
- الارتفاع المستمر بأداء المعلمين والإداريين والفنيين من خلال التدريب المستمر، وإعادة التأهيل، ومتابعة تنفيذ الأداء وتقويمهم وفقاً لمعايير الجودة الشاملة.
- التوسع في صيغ التعليم عن بعد ، وخصوصاً لمحو الأمية وتعليم الكبار ، بالاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال .

- رفع كفاية التعليم الداخلية والخارجية ، الكمية والكيفية من خلال تحسين مدخلات التعليم ، ورفع فعالية الأداء ، وكفاية الأنشطة والعمليات ، ومعالجة الهدر التربوي ، وقياس مؤشرات الكفاية ، وتجويد مستوى التعليم .

٣- الأهداف الفرعية للتعليم والتدريب المهني والتقني :

سبق أن وضعت وزارة التعليم الفني والمهني الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني [٩] والتدريب المهني حتى عام ٢٠١٢ ، موجهة بعدد من الأهداف الأساسية التي تنفذ من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية.

وكون هذه الاستراتيجية وأهدافها ركزت على التعليم الفني والتدريب المهني بشكل مستقل عن نظم التعليم الأخرى ، وهي بمجملها تناولت تصحيح الاختلالات الحالية في بنية التعليم المهني والتقني ، وتطوير نظم التعليم والتدريب ، إدارياً وأكاديمياً وفنياً ، تعليماً وتعلماً ؛ فيمكن اعتبار الأهداف الأساسية لهذه الاستراتيجية وأهدافها الفرعية جزءاً من الأهداف الفرعية للاستراتيجية المقترحة هنا ، إلى جانب الأهداف الفرعية المضافة هنا ، التي تعيد رسم خطوات مسيرة المتعاون والمتكامل مع نظم التعليم الأخرى على خط طويل يمتد حتى عام ٢٠٢٥ . وهذه الأهداف هي :

- إعطاء أهمية قصوى للتوسع في مؤسسات التعليم المهني والتقني كأولوية أولى وأساس لتطوير التعليم في اليمن ، وذلك بتعبئة الموارد وحشد الطاقات المتاحة لمضاعفة أعدادها إلى أربع مرات حتى ٢٠٢٥ ، ونشرها في كل المحافظات بحيث يمكن التركيز على :
- دعم استراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني حتى تحقق أهدافها في زمنها المحدد ، ومعالجة أية انحرافات أو عوائق تعترض التنفيذ . مع إضافة بعض الأهداف الفرعية الآتية :
  - تطوير نظام تعليمي يتيح انتقال الطلاب من التعليم العام ولا سيما المتعثرين منهم دراسياً إلى مستويات تعليمية وتدريبية تمكنهم من اكتساب مهارة تضمن لهم الانخراط في سوق العمل .
  - الاستعانة بخبرات ومتخصصين من وزارة التربية والتعليم والجامعات في بناء المناهج الدراسية ، وتحسين طرق التدريس ، وتدريب المعلمين والإداريين .
  - تنويع تخصصات المعاهد المهنية والتقنية بتشغيلها فترتين .
  - رفع معدلات الالتحاق بالمعاهد المهنية والتقنية عن المعدل الذي حددته الاستراتيجية .
  - إنشاء نظام تعليمي في العديد من المعاهد المهنية تتيح للدارسين في التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي الالتحاق بالتعليم الموازي أو بالدورات القصيرة مع إمكانية انتقائهم من هذه الدورات إلى التعليم الموازي أو التعليم النظامي ، وذلك بعد الظهر ، وبمرونة في المؤهل الدراسي .

- ❖ تطوير نظام التعليم والتدريب المستمر بجعله خياراً استراتيجياً للتوسع في معاهد التعليم المهني والتقني في المستقبل .
- ❖ إنشاء المعاهد المهنية والتقنية في ضوء البيئات الطبيعية وأنشطة السكان .
- ❖ أن تكون هذه المعاهد متعددة الأغراض .
- ❖ أن تتوسع في برامج التعليم الموازي الذي تتبعه الوزارة حالياً .
- ❖ أن تتوسع في برامج الدورات القصيرة .
- ❖ أن تطبق نظم تعليمية وتدريبية مرنة من حيث الوقت ، ومدة الدراسة ، والعبء الدراسي .

- أن يشترك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في دعم هذه المعاهد وحل مشكلاتها .
- تكوين شركات خاصة بتسهيلات حكومية وإشراف وزارة التعليم الفني بإنشاء معاهد تقنية ومراكز مهنية تقدم دورات قصيرة للمتسربين من التعليم العام وغيرهم.
- التنسيق المشترك بين وزارة التربية والتعليم ،ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني ، لتأسيس توجه نحو افتتاح مدارس ثانوية شاملة ، تمزج بين التعليم النظري والمهني ، أو تقوم على تنويع كل تخصصات التعليم المهني ، ومن ضمنها التعليم النظري .
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء نظام تعليمي يتيح مواصلة خريجي المعاهد المهنية والمعاهد التقنية دراستهم الجامعية .
- البدء بإنشاء مدارس التعليم الأساسي وفقاً لفلسفة هذا النمط التعليمي، وما يراد تحقيقه من أهداف، كتجربة تكون نموذجاً لإقامة مدارس لهذا التعليم ضمن التعليم العام من قبل وزارة التربية والتعليم.
- إنشاء معاهد مهنية وتقنية في مواقع العمل والإنتاج ، مثل إنشاء معهد صيد الأسماك على سواحل المكلا ، وإنشاء معهد الموز في تهامة ، وإنشاء مراكز التدريب المهني داخل المصانع ، أو بجانب المدارس المهنية أو داخل أحد البنوك ، وما شابه ذلك .
- إنشاء نظام تعليمي للتعليم من بعد ، يتيح تقديم برامج تعليمية وتدريبية من خلال شبكة الإنترنت ، أو عن طريق قناة فضائية أو بالمراسلة ، أو بالاستفادة مما يتيحه الإنترنت من إمكانات لإجراء التجارب المعملية ، أو الاستفادة من البرمجيات التعليمية التفاعلية ، أو التنسيق مع مؤسسات الإنتاج والأعمال .

٤- الأهداف الفرعية للتعليم الجامعي في اليمن :

وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وخطة العمل المستقبلية في اليمن للفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ ، تضمنت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ،

تنفذ من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية .

وهذه الاستراتيجية قاصرة على تطوير التعليم الجامعي فقط ، ومداها الزمني ٤ سنوات ، وهي بمجملها ركزت على تحسين الواقع الحالي للتعليم الجامعي ، أي أنها اقرب ما تكون إلى استراتيجية إصلاح الكفاية الداخلية للتعليم الجامعي باليمن ، أو استراتيجية استكمال بنية الجامعات اليمنية ، بمعنى أنها لم تتجاوز إطار ما هو مألوف إلى استراتيجية بعيدة المدى لتطوير التعليم الجامعي في اليمن وفقاً لمتغيرات العصر وتحديات المجتمع اليمني ، حاضراً ومستقبلا .

وهذه الاستراتيجية كتصور رسمي لإصلاح التعليم الجامعي ؛ يمكن اعتماد أهدافها الاستراتيجية والفرعية ، للاستراتيجية المقترحة في هذه الدراسة ، وذلك لإصلاح الواقع الحالي ، ثم الإضافة إليها أهدافاً فرعية تحدث تغييراً جوهرياً في تشوهات الواقع الحالي ، كخطوة أساسية لمد آفاق تطويره ضمن نظم التعليم الأخرى . ولعل أبرز الأهداف الإضافية ما يأتي :

- إعادة النظر في البنية الحالية للتعليم الجامعي ، بما يزيل العيوب والتشوهات القائمة من خلال القيام بالاصلاحات الهامة التالية :
  - ❖ تحويل أغلب كليات التربية الفرعية للجامعات الحكومية منها والخاصة إلى معاهد تقنية متخصصة طبقاً للبيئات الطبيعية وأنشطة السكان بها
  - ❖ التدرج في تحويل أغلب الجامعات الحكومية إلى جامعات متخصصة ، مثل تحويل جامعة إب إلى جامعة الزراعة ، وتحويل جامعة حضرموت ، إلى جامعة البترول والمعادن ، وتحويل جامعة الحديدة إلى جامعة علوم البحار والثروة السمكية .. الخ ، مع ما يتبع على ذلك من إعادة توزيع الدارسين في ضوء التخصصات الجديدة . وإجراء كهذا يحقق منافع جمى للتعليم الجامعي والمجتمع والدارسين والتنمية.
  - ❖ إنشاء تخصصات بينية بين تخصصت الأقسام والكليات على أساس التخصص العريض والدقيق والعام ، تتيح مرونة للدارسين لتغيير مهنتهم وفقاً لمتطلبات سوق العمل وخطط التنمية.
- تجديد الأهداف التربوية للتعليم الجامعي بصورة تعمل على تمكين المتعلم من إنماء معارفه والتعلم المستمر في ظل تغيرات المعارف والعلوم ، وتنمية قدراته على النقد والإبداع ، وتعزيز الذاتية الثقافية للمتعلم واعتزازه بها ، وتنميتها في إطار احترام الثقافات الأخرى ، وتعزيز قيم العمل والإنتاج ، وقيم الأمانة والعدل والموضوعية ، وتقدير قيم الحرية والديمقراطية ، والتعبير عن الرأي ، وبناء قدرات المواطن المستنير المسؤول القادر على النقد ، وتوليد معارف وأفكار جديدة

للعمل مع الجماعة ، مع تمكنه من الوسائل التي تمكنه من إنماء معارفه ومهارات البحث العلمي ، والتعامل مع المستجدات المحيطة به في العمل والحياة العامة والفردية .

- رفع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي حتى تصل إلى ضعف المعدل الحالي ، لمن هم في سن هذا التعليم ، بحيث يتجه غالبية الملتحقين إلى التخصصات التطبيقية . وسيكون من الضروري إيجاد صيغ من نظم التعليم من بعد ، حتى يمكن توسيع مساحة التعليم الجامعي ، ورفع معدلات الالتحاق به مع ضمان عدالة التوزيع في تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع ومناطقه .
- إنشاء نظم تعليمية تتيح انتقال الطلاب بين الجامعات والكليات والتخصصات ومعاهد التعليم المهني والتقني بحرية ومرونة واسعة تسمح بفترات توقف وعودة للتعليم .
- إنشاء كليات للدراسات العليا بكل جامعة مرتبطة بالهيئة الوطنية للبحث العلمي ، التي تتولى وضع أسس البحث العلمي وخطة بالنقاط البحثية التي تهم اليمن ، وتفتح آفاق تطوره .
- تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي في اليمن يضم في عضويته أعضاء من الوزارات ذات العلاقة بالتعليم ، وأعضاء من الغرف التجارية والصناعية ، وأعضاء من المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني ، يتولى وضع السياسات والخطط ، ووضع محتوى المناهج وأساليب وأنشطة تنفيذها ، وسبل متابعتها وتقويمها .
- التوجه نحو ربط إنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العالي والجامعي بالتخصصات الجديدة المرتبطة بالبيئات الطبيعية وبأنشطة السكان .
- التطوير المستمر لمنظومة التعليم العالي باليمن تنظيماً وإدارة، أكاديمياً وفنياً في ضوء الاتجاهات الحديثة، مع ضرورة منح مؤسسات التعليم الاستقلالية المالية والإدارية، والمزيد من الحرية الأكاديمية وحرية البحث، وتحريرها من القيود البيروقراطية.
- إنشاء شبكة معلوماتية داخلية تربط مؤسسات التعليم العالي بمراكز البحث العلمي ، وخارجية على الانترنت تربط هذه المؤسسات بمثيلاتها في الدول العربية والأجنبية.
- تجديد التشريعات التربوية للتعليم العالي ، تعيد صياغة العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والدولة والمجتمع ، بما يتلاءم مع الأدوار والمهام الجديدة ، والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، والتي تسهم في تأكيد الاستقلالية وتحمل المسؤولية ، واحترام القانون والالتزام بالمبادئ .
- تطوير المناهج التعليمية القائمة ، واستحداث مناهج جديدة بتنظيمات حديثة ، واستمرار تجديدها في ضوء المستجدات الحاصلة في العلوم والمعارف ، والعلاقة التبادلية بينها .
- التوسع في استخدام تقنيات التعليم والتعلم في كل مؤسسات التعليم العالي كضرورة لتوسيع مساحة التعليم، ورفع فعالية التعليم، وتحسين نوعية التعليم وتقويم نتائجه .

- توجيه التعليم الجامعي لرفع مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة سواء من خلال تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة من العمالة المؤهلة والمدربة ، أو القيام بالبحوث والدراسات والاستشارات ، وتطوير البرامج والأساليب لمؤسسات الأعمال والإنتاج ، أو من خلال التنمية البشرية المستدامة لإيجاد مصادر جديدة للثروة.
- إعطاء أهمية مضاعفة لتطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي ، وفق سياسة وطنية وخطط عملية تضمن الارتقاء بمستوى البحوث والدراسات العلمية ، وإنتاج معارف جديدة أو تقنيات جديدة ، وكذا توجيه البحث العلمي نحو التخصصات الجديدة والمجالات العلمية الدقيقة ، فضلاً عن توجيه البحث العلمي نحو التخصصات الأكثر ارتباطاً بالبيئة اليمنية .
- مواجهة تيار العولمة وتأثيراته المتسارعة على الثقافات الوطنية ، بإيجاد نظم تعليمية متطورة ، تتيح توفير الفرص التعليمية لجميع قطاعات المجتمع ، وتسمح بحرية الفكر والنقد ، وإبداء الرأي، وديمقراطية تحقيق العدل والمساواة ، والاعتراف بحقوق الإنسان في الكرامة والعيش المشترك ، والعمل على إنماء شخصية المواطن المستنير ،المعتز بقيمة وثقافته القادر على الاتصال بالثقافات الأخرى والتفاعل الواعي معها.
- استكمال البنية التحتية لمؤسسات التعليم الجامعي ، بدءاً بتوفير المتطلبات الضرورية لها أولاً بأول، ووفقاً لخطة مفصلة تفي بها، لأن التحديات القادمة عاصفة ومخيفة . وإذا لم يتبؤ التعليم العالي مكانه الطليعي في قيادة التغيير المنشود ، فإن النتائج ستكون خطرة للغاية .
- وضع نظام دقيق لتنمية كفايات أعضاء هيئات التدريس، والإداريين، والفنيين، المهنية والعلمية، داخلياً وخارجياً .

تلك هي ابرز الأهداف الفرعية لاستراتيجية تطوير نظم التعليم باليمن، وهي بمجملها ليست كاملة ولا نهائية ، حتى يتم مناقشتها رسمياً والاتفاق بشأنها ، واستكمال بقية الجوانب التي يراها المسؤولون عن نظم التعليم ، الأكثر دراية بتفاصيل الواقع وظروفه .

وبجانب ذلك ، فطالما أن مشروع الاستراتيجية هذا ما زال في طور الصفة غير الرسمية ، وبالتالي قابليته للتعديل والتغيير؛ فإن هناك العديد من التفاصيل حول مراحل تنفيذ الاستراتيجية ، ووضع الخطط التفصيلية للتنفيذ ، وكذا تفاصيل حول المتابعة والتقويم ، والتغذية الراجعة، ثم آماد تنفيذ الاستراتيجية ، آثرنا الخوض فيها حتى يتم تبنى هذا الاستراتيجية وبلورتها رسمياً ، ثم أن مثل هذه التفاصيل أكثر إجرائية يصعب حصرها وتحديدها بدقة لكل نظام تعليمي قبل إقرارها رسمياً ، كما أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى تفاصيل عملية ميدانية ، يشترك في وضعها أو يتفق في تحديدها أطراف عديدة منهم العاملون في الميدان.

والله والوطن من وراء القصد ، ،

المراجع :

١. أحمد علي الحاج (٢٠٠٠) استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في اليمن ، في ضوء استراتيجية التنمية البشرية ، دراسة مقدمة لـ (UNDP) ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

٢. أحمد علي الحاج (٢٠٠٦) التعليم في اليمن مسيرته المعاصرة واستشراف آفاق مستقبله تحت الطبع.

٣. تقرير التنمية البشرية في اليمن لعام ٢٠٠٤ .

٤. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٥) ، الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي ، تونس .

٥. مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٢) . مدرسة المستقبل ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .

٦. مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٠)، وثيقة استشراف المستقبل العمل العربي في الدول الأعضاء

7. Green, john L. (1985) A Strategic planning System for higher Education . Strategic planning Management Association, Inc Topeca .Ks.

الهـوامش

(1) تقرير التنمية البشرية في اليمن لعام ٢٠٠٤ ، ص ٦٩.

(2) راجع : أحمد علي الحاج (٢٠٠٦) التعليم في اليمن مسيرته المعاصرة واستشراف آفاق مستقبله تحت الطبع .

(3) أحمد علي الحاج (٢٠٠٠) استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في اليمن ، في ضوء استراتيجية التنمية البشرية ، دراسة مقدمة لـ (UNDP)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

(4) Green, john L. (1985) A Strategic planning System for higher Education . Strategic planning Management Association, Inc Topeca .Ks.

(5) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٥) ، الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي ، تونس ، ص ، ص ٧٦، ٧٧.

(6) مكتب التربية العربي لدول الخليج ، وثيقة استشراف المستقبل العمل العربي في الدول الأعضاء ، ص ، ص ١٠٩، ١١٠ .

(7) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(8) مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٢) . مدرسة المستقبل ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ص ٦٣.

(9) خلص الفكر التربوي بعد جدل طويل حول مفاهيم التعليم الفني والمهني ، وما اعتمدته المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة إلى استخدام مفهوم التعليم المهني ومفهوم التعليم التقني ، ومفهوم التعليم المهني والتقني بدلاً من مفاهيم التعليم الفني والتدريب المهني . للمزيد من التفاصيل راجع أحمد علي الحاج (٢٠٠١) مسيرة التعليم المهني والتقني في اليمن، مرجع سابق.